

فشل محادثات إيران مع «الذرية»

عجزت إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة مجدداً، عن الاتفاق على خطة للتحقق من سلمية البرنامج النووي الإيراني المثير للجدل، وهو فشل لا يبشر بالخير، قبل أيام من المحادثات المهمة المقررة بين طهران والقوى الكبرى في كازاخستان.

قال رئيس مفتشي «الذرية» هرمان ناكير تس بعيد وصوله أمس إلى فيينا أتيا من إيران: «أجرينا محادثات في شأن وثيقة تهدف إلى النظر في احتمال وجود بعد عسكري للبرنامج النووي الإيراني، لكننا لم نتوصل إلى شيء، ولم نتفق بعد مع القيادة الإيرانية على موعد للاجتماع المقبل». وعن احتمال إحراز تقدم في

الشهر الجاري، تقريراً فصلياً عن آخر مُستجَدات المحادثات مع إيران، على أن يُقرّر مجلس حكام الوكالة بعد ذلك خلال اجتماع يعقده في مطلع آذار المقبل، هل سيُجَدّد إدانة إيران وهل سيطلب إحالة ملفها هذه المرة على مجلس الأمن الدولي. وهذا الفشل الجديد في المحادثات يأتي قبل استئناف المحادثات الديبلوماسية المجددة بين إيران والقوى الكبرى، في 26 الجاري في كازاخستان.

وكان المندوب الإيراني لدى الوكالة الذرية علي أصغر سلطانية أشار أمس الأول إلى تقدم في المحادثات مع الوكالة الذرية، وقال: «سوّيت خلافات وتوصلنا إلى اتفاق على بعض النقاط». وأضاف: «التزمنا مواصلة حوار لا يتزعزع، وسنعمل جاهدين لحل الخلافات الباقية».

وتريد الوكالة الذرية أن تتمكن من الوصول إلى مواقع أو أفراد أو وثائق، من شأنها مُساعدتها على توضيح النقاط التي أثارها في تقريرها الصادر في 2011، والتي أشارت إلى أن إيران عملت على تطوير القنبلة الذرية قبل

المحادثات النووية قريباً، لم يُعط ناكير تس رداً واضحاً، وقال: «على غرار ما حصل المرّات السابقة، لم يُسمح لوفد الوكالة بالوصول إلى موقع بارشين». وأضاف أن «الوكالة ملتزمة مواصلة المحادثات مع إيران، لكنها تحتاج بعض الوقت لتفكر في طريقة التحرك قدماً». ومن المقرّر أن يُصدر المدير العام للوكالة الذرية يوكيا امانو في نهاية

وفد الوكالة مُنع مجدداً من زيارة موقع «بارشين»

الأمير خالد بن بندر أميراً للرياض

إلى درجة تخصيص لليورانيوم تبلغ 90 في المئة، وهو مُستوى يُمكن من صنع سلاح نووي، وهو ما تنفيه طهران. وعلى رغم العقوبات التي تخضع لها إيران والتي تضرّ باقتصادها، إلا أنها تواصل تحدي المجموعة الدولية عبر زيادة أنشطة التخصيب.

أي آثار يُمكن أن تورّطها. من جهتها، تطالب إيران بتخفيف العقوبات عليها، مُقابل خفضها أنشطة تخصيب اليورانيوم، وهو ما رفضته مجموعة 1+5 (الولايات المتحدة والصين وروسيا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا). وتخشى الدول الكبرى توصل إيران

العام 2003 وربّما بعده، وهو ما تنفيه طهران قطعاً. وتطالب الوكالة بالسماح لها بزيارة موقع بارشين قرب طهران، حيث يُشتبه في إجراء تجارب لتفجيرات تقليدية يُمكن استخدامها لإطلاق قنبلة ذرية. وتشتبه الوكالة في أن إيران تمنع الدخول إلى الموقع، حتّى تتمكن من إزالة

الرياض بمرتبة وزير. كذلك عُيّن الأمير تركي بن عبد الله بن عبد العزيز آل سعود نائباً لأمير منطقة الرياض بمرتبة وزير. والأمير خالد كان يشغل منصب قائد القوات البرية الملكية السعودية، وهو الإبن الثالث من أبناء الأمير بندر بن عبد العزيز آل سعود. وصدر عام 2011 مرسوم ملكي بترقيته إلى رتبة فريق ركن وتعيينه قائداً للقوات البرية.

أصدر العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز، أمراً ملكياً بتعيين الأمير خالد بن بندر بن عبد العزيز أميراً لمنطقة الرياض، والأمير تركي بن عبد الله نائباً له.

واستناداً إلى ما جاء في البيان الملكي، أعفي الأمير محمد بن سعد بن عبد العزيز آل سعود نائب أمير منطقة الرياض من منصبه بناءً على طلبه، وعيّن الأمير خالد بن بندر بن عبد العزيز آل سعود أميراً لمنطقة

دول الخليج تجدد اتهام طهران ب«الإستفزاز»

حل نهائي يزيل القلق الاقليمي والدولي من برنامجها النووي» المثير للجدل. وأمس، استدعي القائم بالأعمال الإيراني إلى مقر الخارجية البحرينية، حيث سلّم مذكرة احتجاج وفق الوكالة البحرينية للانباء.

واكدت المذكرة التي أوردتها الوكالة أن الاقتراح الإيراني «يمثل تدخلاً في شؤون مملكة البحرين الداخلية وانتهاكاً لسيادتها»، كما «يؤدي إلى زيادة التوتر وعدم الاستقرار في هذه الظروف الدقيقة التي تمر بها منطقة الخليج العربي».

كذلك رفض وزير الخارجية البحرينية الشيخ خالد آل خليفة المقترح الإيراني في رسائل وجهها إلى أعضاء مجموعة 1+5.

وتستأنف المجموعة في 26 شباط في الماتي (كازاخستان) المفاوضات مع إيران في شأن برنامجها النووي بعد انقطاعها ثمانية أشهر. وتدهورت العلاقات بين دول الخليج وإيران إلى أدنى مستوياتها، ولا سيما مع الاشتباه في دعم طهران سراً لاحتجاجات الشيعة في البحرين ضد العائلة المالكة السنية.

اعترضت دول مجلس التعاون الخليجي امس، على اقتراح قدّمته طهران بإدراج الأزمين في سوريا والبحرين على جدول أعمال اللقاء المقبل في كازاخستان ومجموعة «1+5»، المخصص للبحث في الملف النووي الإيراني، وإعتبرته «مُستفزاً».

واكد الامين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد اللطيف الزياتي في بيان أن دول المجلس «ترفض رفضاً باتاً هذه المحاولات الإيرانية»، معتبراً انها تثبت «تدخل إيران الواضح في الشؤون الداخلية للدول العربية، ومساعدتها المستمرة لزعزعة أمن بعض الدول العربية واستقرارها»، داعياً مجموعة 1+5 إلى رفض هذه المحاولات الإيرانية المستفزة.

ويأتي البيان رداً على نائب وزير الشؤون الاسيوية عباس عراقجي الذي صرح، في أقوال نقلتها وكالة مهر، أن طهران «اقتربت إدراج أزميني سوريا والبحرين بين مواضيع النقاش مع الطرف الغربي في كازاخستان».

وتابع الزياتي انها محاولات «تمثل تلاعباً بملف المفاوضات الإيرانية»، وتثبت «مماثلة إيران وعدم جديتها في الوصول إلى

حملة توقيفات جديدة في تركيا

الحكومة الاسلامي الاول في تركيا نجم الدين اربكان. وسبق ان احتجز 65 عسكرياً في الخدمة او متقاعداً في إطار هذا التحقيق الذي فتح العام 2011 حول ظروف الانقلاب العسكري الاخير في تاريخ تركيا المعاصرة.

ونجم الدين اربكان الذي توفي العام 2011 كان المرشد السياسي لرئيس الوزراء الحالي رجب طيب اردوغان الذي عمل منذ توليه السلطة في 2002 على الحد من نفوذ الجيش.

شنت السلطات التركية حملة توقيفات جديدة واعتقلت أربعة جنرالات سابقين لدورهم المحتمل في انقلاب عسكري العام 2007، فيما استمع القضاء امس الى اربعة قادة عسكريين سابقين، حسب وسائل الاعلام.

وبأمر من القضاء، مثل صباح امس ثمانية ضباط متقاعدين، بينهم ستة برتبة جنرال او اميرال، امام مدعين عامين في انقرة لتوضيح ضلوعهم في الانقلاب الذي أطاح رئيس



أغنية حب
SAT-SUN-MON
21:30

WWW.OTV.COM.LB